

■ السيسي: مصر قطعت شوطا كبيرا على طريق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي



العالمي"، موضحاً أنّ "مصر حرصت على زيادة استثماراتها في إفريقيا، حيث ارتفعت تلك الاستثمارات خلال عام 2018 بمقدار 1.2 مليار دولار ليصل إجماليها إلى 10.2 مليار دولار".
المصدر (موقع العربية. نت، بتصرّف)

أكد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أنّ "المؤسسات الدولية شهدت بتحسّن أداء الاقتصاد المصري، وهو ما أدى لزيادة التصنيف الائتماني لمصر".

وشدد خلال كلمته، في افتتاح منتدى إفريقيا الذي يعقد في مدينة شرم الشيخ، على أنّ "مصر قطعت شوطاً طويلاً على طريق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وإجراء إصلاحات هيكلية في مختلف القطاعات، والعمل على تهيئة مناخ أكثر جاذبية للاستثمار المحلي والأجنبي"، معتبراً أنّ "هذه الإصلاحات ساهمت في تحسّن المؤشرات الاقتصادية والتصنيف الائتماني لمصر، بشهادة العديد من المؤسسات الدولية".

ودعا السيسي المستثمرين من داخل إفريقيا وخارجها، إلى "استغلال الفرص الواعدة في إفريقيا، بما يسهم في دفع التنمية وترسيخ الاستقرار، لتصبح إفريقيا شريكاً فاعلاً ومؤثراً على المستوى

■ "هوديز" تبقى على نظرتها المستقرة للقطاع المصرفي الخليجي

الحكومي، والحزم التحفيزية ما ينعكس استقراراً في الأداء المالي للبنوك. وتوقعت نمو الإقراض 4% في السعودية في العام 2019، وما بين 6 إلى 7% في الكويت وعمان والبحرين. وكشفت عن تباطؤ سوق العقارات في الاقتصادات الخليجية، مثل الإمارات العربية المتحدة، متوقعة أن يرتفع الإقراض الموجه لقطاعي البناء والمقاولات خلال العام القادم. كما توقعت أن تبلغ القروض المتعثرة 3% من إجمالي القروض في نهاية عام 2019.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرّف)

أبقت وكالة "موديز" على نظرتها المستقرة للقطاع المصرفي الخليجي، وذلك نتيجة تحسّن ظروف التشغيل وقوة الإقراض ووفرة رؤوس الأموال.

ووفقاً لوكالة موديز، ستحافظ البنوك في الإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية على مرونتها، غير أن ضغوطاً مالية ستؤثر على القطاع المصرفي في سلطنة عمان والبحرين حيث ستبقى أسعار النفط دون المستويات المطلوبة لتحقيق التوازن في ميزانيات هذه الدول.

وبحسب الوكالة ستدعم أسعار النفط الحالية زيادة الإنفاق

■ قطر تتوقع فائضا في موازنة 2019



أراضٍ للمواطنين، مع إقرار مواصلة العمل على زيادة كفاءة الإنفاق العام.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)

كشف وزير المالية القطري علي شريف العمادي، عن أنّ موازنة قطر الجديدة لعام 2019 ستضمن فائضا، لافتاً إلى أنّ "البيانات المالية للنصف الأول من 2018 تؤكد قوة الاقتصاد، حيث تجاوز نمو الاقتصاد غير النفطي 5% في النصف الأول من العام الحالي".

وكانت الحكومة القطرية، أقرت في جلسة عقدتها يوم 21 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2019، ومشروع قانون باعتماد الموازنة، ووافقت على إحالة إجمالي الأبواب والقطاعات الرئيسية لمشروع الموازنة ومشروع القانون إلى مجلس الشورى.

وتضمن مشروع الموازنة تخصيص الاعتمادات المالية لتطوير البنية التحتية في المناطق الاقتصادية والصناعية واللوجستية، ودعم مبادرات تطوير بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص ومشاركته في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ودعم مشاريع الأمن الغذائي، إضافة إلى تطوير